

العولمة وآثارها على القانون الاجتماعي: كان للعولمة آثار عميقة على القانون الاجتماعي، والعلاقات بين أصحاب العمل والموظفين. فيما يلي الجوانب الرئيسية لتأثيرات العولمة على القانون الاجتماعي: 1 مطابقة المعايير الاجتماعية الدولية لقد أدت العولمة إلى ضغوط من أجل مطابقة المعايير الاجتماعية بين البلدان. مثل الحقوق النقابية وظروف العمل اللائقة والمساواة في المعاملة في العمل. 2 المنافسة العالمية وتراجع الحماية الاجتماعية في بعض الأحيان إلى "سباق نحو النقص من حماية العمال" فيما يتصل بوسائل الحماية الاجتماعية. الأمر الذي يمكن أن يضعف الحقوق الاجتماعية، لقد نتجت العولمة طلبا متزايدا على زيادة المرونة في سوق العمل. وساعات عمل أكثر مرونة، 4 الاستعانة بمصادر خارجية والتعاقد من الباطن : تقوم العديد من الشركات بالاستعانة بمصادر خارجية أو التعاقد من الباطن على بعض الأنشطة مع بلدان حيث العمالة أقل تكلفة. وهذا له تأثير مباشر على المعايير الاجتماعية، حيث قد يتعرض العمال في هذه البلدان لظروف عمل أكثر قسوة، تسهل العولمة تنقل العمال على المستويين الإقليمي والدولي. لاسيما فيما يتعلق بحقوق العمال المهاجرين، والحماية الاجتماعية عبر الحدود، 6 تطوير الحقوق الاجتماعية الوطنية بدأت تظهر مع العولمة آليات وطنية لحماية الحقوق الاجتماعية. ويشمل ذلك حقوقًا مثل إمكانية نقل المعاشات التقاعدية والمعاملة المتساوية للعاملين المتنقلين. 7 التأثير على النقابات والمفاوضات الجماعية لقد غيرت العولمة أيضا دور النقابات وممارسات التفاوض الجماعي. يتعين على النقابات في كثير من الأحيان التكيف مع البيئات التي تكون فيها قوة الشركات المتعددة الجنسيات كبيرة، يصاحب العولمة تطور التقنيات الرقمية التي تعمل على تغيير طبيعة العمل، وهذا يؤثر تساوًلات حول تطبيق القانون الاجتماعي على هذه الفئات الجديدة من العمال وكيفية ضمان حمايتهم. بالتالي تطرح العولمة تحديات وفرصا للقانون الاجتماعي. ومن الضروري إيجاد توازن بين القدرة التنافسية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية لتجنب التضحية بحقوق العمال بموجب التنمية العالمية.